معهد الدراسات و البحوث البيئية
قسم العلوم الاقتصادية و القانونية و الادارية
البيئية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير بعنوان

العلاقة بين تطبيق الحوافز الضريبية واستخدام الغاز الطبيعي وإنعكاس ذلك علي الوعاء التمويلي

إعداد الباحث

عمرو علاء محمود أحمد عطية

الإشراف

د/ جمال سعد خطاب
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة
جامعة عين شمس

د/ نهال محمد فتحي الشحات
مدرس الإدارة البيئية- معهد الدراسات
والبحوث البيئية - جامعة عين شمس

٢٠١٣

العلاقة بين تطبيق الحوافز الضريبية واستخدام الغاز الطبيعي وانعكاس ذلك علي الوفاء التمويلي

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو علاء محمود أحمد عطية

بكالوريوس (محاسبة) – كلية التجارة . جامعة الزقازيق . ٢٠٠٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٢٠١٣

صفحة الموافقة على الرسالة

العلاقة بين تطبيق الحوافز الضريبية واستخدام الغاز الطبيعي وانعكاس ذلك علي الوفاء التمويلي

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو علاء محمود أحمد عطية

بكالوريوس (محاسبة) – كلية التجارة . جامعة الزقازيق . ٢٠٠٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/محمد زيدان إبراهيم

أستاذ المحاسبة . كلية التجارة

جامعة المنوفية

٢ – ا.د/محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب

ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣ – د./جمال سعد السيد خطاب

أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢٠١٣

العلاقة بين تطبيق الحوافز الضريبية واستخدام الغاز الطبيعي وانعكاس ذلك علي الوفاء التمويلي

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو علاء محمود أحمد عطية

بكالوريوس (محاسبة) – كلية التجارة . جامعة الزقازيق . ٢٠٠٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١ – د./جمال سعد السيد خطاب

أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – د./نهال محمد فتحي الشحات

مدرس بقسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزة الرسالة بتاريخ / / /

موافقة مجلس المعهد / / / موافقة مجلس الجامعة / / /

٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة - آية (٣٢)

إهـــــداء

إلى خاتم الأنبياء والمرسلين محمد (ﷺ)

إلى والدي الكريمين، جزاء ما منحاني من رعاية، وحرصهم على تعليمي، اسأل الله أن يبارك في عمريهما ويهبهما عظيم أجره ويسبغ عليهما جزيل نعمه جزاء ما قدما لي.

إلى من علا الإخلاص خلقها والصبر عملها، إلى زوجتي الوفية، راجياً المولى عز وجل أن يمتعها بدوام الصحة والعافية.

إلى أولادي عبد الله ومريم وجودي اسأل الله عز وجل أن يبارك فيهم، ويجعلهم من أهل العلم .

إلى إخوتي وأهلي وأحبائي وزملائي في العمل الذين أحاطوني بدعائهم، وإلى كل من دعا لي بدعوة صادقة، إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا العمل المتواضع راجياً المولى عز وجل أن يتقبله مني، وأن يجعله خالصاً لوجهه، إنه على ما يشاء قدير، ونعم المولى ونعم النصير.

شكـــر وتقديـــر

قال الله تعالى (...لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...)[1]وإذ كانت النعم تستوجب شكر المنعم فان المنعم الحقيقي لكل النعم التي لا تعد ولا تحصى هو الله عز وجل ، قال تعالى (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)[2]. ولذلك فإنني أتقدم بالشكر لله عز وجل صاحب الفضل والمنة الذي منّ علي ووفقني للعمل في هذا الموضوع، وأعانني على إتمامه. ومن شكر الله عزوجل مالا يتحقق إلا بشكر أولى الفضل من عباده ،عملا بقول الرسول صلي الله عليه وسلم ﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾[3].

وعملاً بهذا الهدى النبوي أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والاعتراف بالجميل إلى العالم الجليل، الأستاذ الدكتور / **جمال سعد خطاب**، أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد – كلية التجارة – جامعة عين شمس، الذي وسعني قلبه وعقله ورقته فغمرني بفيض علمه، ووافر عطفه، فلم يأل جهداً ولم يدخر وسعاً في أن يقدم لي النصائح ، فعهدته أستاذا حليماً وعالماً جليلاً وناصحاً أميناً، فكان لفكره وآرائه ما جعل الباحث يحتفظ بذكري الوفاء والامتنان والتقدير، فجزاه الله عز وجل عنى خير الجزاء ،وأسأل الله عز وجل أن يمتعه بدوام الصحة والعافية.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلي الأستاذ الدكتور / **محمد زيدان إبراهيم** ، أستاذ المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة المنوفية، على قبول سيادته رئاسة لجنة الحكم على الرسالة الأمر الذي يعد شرفاً عظيماً لأي باحث وفرصة طيبة للاستفادة من توجيهات سيادته وآرائه العلمية القيّمة بالرغم من ضيق وقت سيادته ومشاغلة العديدة ، وكان الشرف لي بالجلوس بين يديه لتقويم ما كان من عوج وإصلاح ما كان من خلل ، فجزاه الله عني خير الجزاء ونفع به العلم وأهله.

كما يطيب لي أن أسجل عظيم شكري وتقديري إلي الأستاذ الدكتور / **محمد عبد العزيز خليفة** ، أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية - معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس ، الذي أثري المكتبة العلمية بالكثير من الكتب والمراجع فكانت فيضاً يفيض علي طلاب العلم، وكانت نبراساً لكل باحث، وأرشد طلابه إلي طريق الخير ومد لهم يد العون، وكان الشرف لي بأن مّنَ الله علي فكان مناقشاً لبحثي وموجهاً لفكري، فجزاه الله عني خير الجزاء.

ويسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص شكري وتقديري للدكتورة / **نهال محمد فتحي الشحات**، فكانت هي المشرفة على هذا البحث ،فأرشدتني إلى طريق الخير ومدت لي يد العون، وأسدت لي النصح، فجزاها الله عز وجل عنى خير الجزاء، ومتعها بدوام الصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري إلى جميع أساتذتي على ما قدموه لي من عون وما بذلوه من نصح داعيا الله عز وجل لهم بدوام التوفيق .

الباحث

المستخلص

(1) سورة إبراهيم. جزء من آية رقم ٧
(2)سورة النحل. جزء من آية رقم ٥٣
(3) الحديث أخرجه الترمذي . دار الفكر العربي. كتاب البر والصلة . باب . ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك . رقم ١٢٠٩ .ج٢ ص٥١٣.

الهدف العام من البحث هو حتمية تدخل الدولة لحماية البيئة من التلوث من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية الإيجابية المتمثلة في وجود حزمة من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تشجع الأفراد والمؤسسات علي الحفاظ علي البيئة وعلي استثمار مدخراتهم في المشروعات ذات البعد البيئي. وأيضاً قيامها بتشجيع سياسة إحلال الغاز الطبيعي محل مصادر الطاقة الآحفورية الأخرى (الفحم والبترول بمشتقاته) وذلك لما له من مردود اقتصادي وبيئي ملموس.

قد استهدفت الدراسة التعرف علي الطاقة ومفهومها وأهميتها وعلاقتها بالتلوث وكذلك التلوث البيئي وأنواعه ودرجاته، كما تناولت الدراسة مصادرة الطاقة غير المتجددة وبصفة خاصة الغاز الطبيعي ومميزاته البيئية والاقتصادية ومجالات استخدامه، كما تعرضت الدراسة لدور الحوافز والإعفاءات الضريبية في مجال حماية البيئة من التلوث وأهمية إيجاد مصادر لتمويل الاستثمارات والمشروعات ذات البعد البيئي.

وتم إجراء دراسة تطبيقية لقياس مدي جدوى استخدام الغاز الطبيعي بالتطبيق علي مصر وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية من خلال تحليل بيانات السلسة الزمنية للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩- ٢٠١٠ لكل من المتغيرات التابعة (الإنبعاثات من ثاني أكسيد الكربون، تكلفة التأثيرات البيئية من ثاني أكسيد الكربون علي الاقتصاد القومي، نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية بجمهورية مصر العربية)، والمتغيرات المستقلة (استهلاك الغاز الطبيعي، استهلاك النفط، دعم المنتجات البترولية).

وتوصلت الدراسة إلي أن استخدام الغاز الطبيعي كبديل للنفط يؤدي إلي إنخفاض كمية الإنبعاثات من ثاني أكسيد الكربون، وإنخفاض تكلفة التأثيرات البيئية علي الاقتصاد القومي، وأيضاً يؤدي إلي إنخفاض نصيب الفرد من الإنفاق علي الرعاية الصحية بمصر.

الملخص

المقدمة :

الطاقة أساس دوران عجلة الإنتاج في جميع القطاعات بلا استثناء، فالطاقة بعدان هامان في عالمنا المعاصر، فهي مدخل هام "**كمصدر للقوي**"، ويتمثل البعد الهام الثاني لاستخدام الطاقة في أنها "**مصدر للتلوث** "، ومع تصاعد الأصوات التي تطالب بالحفاظ علي البيئة بدأ العالم في التوجه إلي استخدام الوقود النظيف، وهو ما يتوافر في الغاز الطبيعي لما له من مميزات بيئية واقتصادية مقارنة بالمصادر الأخرى (النفط، الفحم)، بالإضافة إلي إمكانية أن يحل محل النفط والفحم إلي حد كبير في المستقبل القريب.

إن حماية البيئة لا تتطلب الاعتماد علي الأدوات الضريبية العقابية، وإنما يجب أن يتم التركيز علي الأدوات التحفيزية والإعفاءات الضريبية، وإن دور سياسة الإعفاءات الضريبية قد يتعدي الجانب الاقتصادي والاجتماعي ليؤثر في السياسة البيئية التي تنتهجها الدولة من أجل المحافظة علي التوازن البيئي والقضاء علي التلوث، وينبع ذلك من منطلق رغبة الدولة في المحافظة علي مواردها الاقتصادية وتوفير البيئة المناسبة للأجيال القادمة وهو بعد هام في التنمية الاقتصادية، ويتحقق ذلك من خلال سياسة الإعفاءات الضريبية عن طريق تقديم حوافز للمشروعات التي تنتج سلعاً صديقة للبيئة أو تستخدم مدخلات لا تؤثر سلبياً علي التوازن البيئي.

وأصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو الدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية البيئية والعمل علي إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها، والأخذ بالبعد البيئي، باعتباره محور رئيسي في التنمية الاقتصادية لابد وان يوضع في الاعتبار عند وضع أي سياسة اقتصادية أو مالية أو نقدية، لهذا فإن تأثير الإعفاءات الضريبية سوف يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة علي البيئة، انطلاقاً من ذلك فإن أثر سياسة الإعفاءات الضريبية علي التنمية الاقتصادية سوف يتجلي في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبح التعريف الأوسع والأشمل للاستثمارات البيئية يعرف بأنها كل الاستثمارات التي تلبي شروط إجراءات حماية البيئة .

مشكلة البحث:

إن دور النظام الضريبي في الدول النامية يكاد يكون معدوماً في معالجة مشكلة التلوث البيئي، حيث تقتصر الإجراءات الضريبية المستخدمة علي إعفاء العدد والآلات المستوردة من الضريبية الجمركية في ظل شروط وقيود معينة، وعدم وجود حوافز وإعفاءات ضريبية تشجع الأفراد والمؤسسات علي إحلال الغاز الطبيعي محل المشتقات البترولية لما له من مردود بيئي واقتصادي، وأيضاً عدم توجيه الأفراد والمنظمات إلي الاستثمار في المشروعات ذات البعد البيئي. في الوقت الذي أثبتت فيه الدراسات أن إجراءات منع التلوث من البداية أكثر كفاءة من إجراءات مكافحته بعد حدوثه، فالأضرار تبلغ ضعف تكاليف الوقاية، وتقدر خسائر التدهور البيئي في مصر بنحو ٣٠ مليار جنيه سنوياً، ويوفر علاج إهدار الموارد القومية في مصر أكثر من ٣٧ مليار جنيه سنوياً [١] .

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية :-

١. الأهمية القصوى التي تمثلها الحوافز الضريبية في اتجاه الأفراد والمؤسسات نحو الحفاظ علي البيئة.

٢. أهمية التشجيع علي الاستثمار في المجال البيئي.

٣. أهمية استخدام الغاز الطبيعي في شتي المجالات لما له من مردود اقتصادي وبيئي.

٤. الفائدة التي يحققها البحث لكل من مصلحة الضرائب المصرية، والممولين الخاضعين للضريبة، والشركات العاملة في الغاز الطبيعي، والباحثون في العلوم الاقتصادية خاصة مع قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

أهداف البحث:

١. تحديد أهمية الحوافز والإعفاءات الضريبية في المجال البيئي.

٢. تحديد أهمية مصادر التمويل المرتبطة بالاستثمارات البيئية .

٣. قياس تأثير استخدام الغاز الطبيعي علي البيئة والاقتصاد القومي .

---

[١] محارب، عبد العزيز قاسم، ٢٠١١، " الإقتصاد البيئي مقوماته وتقنياته " ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، ص ٢٣١.

فروض البحث:

استنادا لمشكلة البحث تم صياغتها إلي فرضين :

١. يؤدي استخدام الحوافز والإعفاءات الضريبية في المجال البيئي إلي تشجيع استخدام الغاز الطبيعي مما يؤدي إلي تخفيض الإنبعاثات من ثاني أكسيد الكربون مقارنة باستخدام البدائل الآحفورية الأخرى.

٢. يؤدي استخدام الحوافز والإعفاءات الضريبية في المجال البيئي إلي زيادة مصادر التمويل المرتبطة بالاستثمارات البيئية مما يؤدي إلي خفض التأثيرات البيئية علي الاقتصاد القومي.

منهجية البحث:

قام الباحث بإتباع المنهج العلمي لتحقيق الهدف من بحثه و التحقق من الفروض كالتالي :

أ) **المنهج الاستقرائي:** من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، والكتب العلمية، والدوريات العلمية، بهدف التعرف على المشكلة محل الدراسة .

ب) **المنهج الاستدلالي التحليلي:** بهدف تحليل البيانات التي تثبت صحة أو عدم صحة الفروض البحثية التي قام عليها البحث.

حدود الدراسة:

أولا: استخدام الباحث لفظ " الوعاء التمويلي " كبديل لمصادر التمويل في البحث .

ثانيا: قد تمت هذه الدراسة طبقاً للحدود الآتية :-

(أ) الحدود الزمنية: تم إختيار سلسلة زمنية عن الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلي ٢٠٠٩/٢٠١٠ للمتغيرات الآتية:

١- إستهلاك الغاز الطبيعي . ٢- إستهلاك النفط .

٣- دعم المنتجات البترولية . ٤- الإنبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون .

٥- تكلفة التأثيرات البيئية علي الاقتصاد القومي.

٦- نصيب الفرد من الإنفاق علي الرعاية الصحية في مصر .

(ب) الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة علي البيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية .

الإطار النظري للدراسة:

أولا: الطاقة والتلوث البيئي .

تعتبر الطاقة هي المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية، وتعتبر أهم مصادر الطاقة المستخدمة حالياً مصادر الطاقة الآحفورية، ولقد إقترن الوقود الآحفوري بالمشاكل الاقتصادية العالمية التي هدت وتُهدد العالم كله بشكل عام والعالم الثالث بصورة خاصة، وإن نواتج إحتراق الوقود الحفري تعتبر من أكبر الأضرار البيئية والتي تهدد الكائنات الحية، ويعد حرق الوقود الآحفوري من أكبر العمليات الملوثة للهواء الجوي .

عرف العالم حتى الآن تحولين رئيسيين في استخدام مصادر الطاقة: فقد تحول أولاً من استخدام الخشب إلي استخدام الفحم، ثم تحول بعد ذلك من الفحم إلي البترول، ويبدو أننا ندخل الآن في فترة تحول ثالث في تاريخ البشرية سيتم خلالها التحول من التركيز علي استخدام البترول إلي استخدام مصدر آخر للطاقة يكون غير ملوث أو أقل تلويثاً للبيئة وهو الغاز الطبيعي.

ثانيا: الأهمية البيئية والاقتصادية للغاز الطبيعي.

إن للغاز الطبيعي أهمية كبيرة ومتنامية وانه يعتبر المصدر الثاني الأساسي لمصادر الطاقة العالمية، ولعل العامل الاقتصادي هو المسئول الأول لارتفاع أهمية هذا المورد، إذ أن العامل الاقتصادي – يلعب دورا بارزا في زيادة الطلب علي استخدامات هذا المورد طاقة وخاماً، وإن زيادة الطلب علي المصادر الطاقة الأخرى وتصحيح أسعار النفط الخام وعوامل أخري تتعلق بالبيئة وتلوثها والمشكلات الفنية والاقتصادية التي تواجه توفير الطاقة عوامل تضافرت جميعا لإعطاء أهمية خاصة للغاز الطبيعي. ويطلق علي الغاز الطبيعي اسم "الوقود النظيف للمستقبل" حيث يتزايد استهلاكه في الأغراض المحلية باطراد، أو كوقود أو مادة خام في الصناعة إلي جانب توليد الطاقة ويعتبر الغاز الطبيعي أيضا مصدراً رخيصاً للطاقة لقطاع كبير من الصناعات الأساسية .

يؤدي الغاز الطبيعي إلي تلويث الهواء بدرجة أقل من المصادر التقليدية الأخرى للطاقة (الفحم، النفط بمشتقاته)، ويعد الغاز الطبيعي من أنظف أنواع الوقود الحفري، وهو يتكون من أكثر من ٩٠% من غاز الميثان، ولذلك لا يسبب استخراجه تلوثا يذكر للبيئة إلا إذا احتوي علي قليل من كبريتيد الهيدروجين، وهذه الحالة نادرة، أو إذا أمسكت به النيران واشتعل،

وهذه أيضا يمكن تلافي حدوثها، أما أنواع الوقود الحفري الأخرى مثل الفحم وزيت البترول فإن استخراجها من باطن الأرض يسبب في كثير من الأحوال بعض التلوث للبيئة المحيطة بمناجمها أو آبارها.

يتفوق الغاز الطبيعي اقتصادياً علي مصادر الطاقة غير المتجددة الأخرى من حيث الكفاءة علي كل من الفحم والنفط في استعمالات عديدة، ووفرة الاحتياطيات العالمية المؤكدة منه، وارتفاع القيمة الاقتصادية الاجتماعية للغاز كمصدر للطاقة مقارناً بالبترول والفحم لنظافة عوادمه نسبياً. ذلك بالإضافة إلي أن التوسع في استخدام الغاز الطبيعي يحقق وفراً كبيراً في كميات الخامات البترولية التي يلزم تكريرها لسد الاحتياجات القائمة محلياً، وهذا مطلب اقتصادي هام، وليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضا إقليمياً.

ثالثا: ماهية الحوافز الضريبية ومحدداتها ودورها في الحد من تلوث البيئة.

يقصد بالحوافز الضريبية ذات البعد البيئي: كل سياسة ضريبية تعمل علي تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تسهم في تخفيض درجة تلوث البيئة، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلي تعديل سلوك الأفراد ايجابياً تجاه البيئة . ويمكن عملياً ، منح العديد من الحوافز الضريبية ، لأجل تشجيع الاستثمارات البيئية أو تحفيز الملوثين علي تبني سياسات بيئية حمائية.

يمكن للحوافز الضريبية أن تلعب دوراً رئيسياً في مجال مكافحة تلوث البيئة باعتبارها أداة تشجيع وتوجيه للأنشطة التي تعمل في هذا المجال سواء التي تقوم بإنتاج أجهزة أو معدات أو آلات تساعد علي تخفيض درجة التلوث أو التي تمارس نشاطها في مجال النظافة أو إنتاج مواد نظافة، ومن خلال تشجيع هذه الأنشطة يبرز دور الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمارات نحوها وبالتالي تزداد الاستثمارات في مجال مكافحة تلوث البيئة.

رابعا: دو الحوافز الضريبية في تمويل الاستثمارات البيئية.

تشكل المشاريع البيئية مدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي؛ كونها تؤدي دوراً هاماً في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، وإن الاستثمارات البيئية هي تلك الاستثمارات التي تنفذ لأسباب ودواعي حماية البيئة وتهدف معالجة الآثار الضارة الناجمة عن النشاطات الإنتاجية أو لإنتاج تجهيزات ومعدات تستخدم للحد من الإجهاد البيئي الناجم عن الاستخدام أو

الاستهلاك النهائي، وهي تعني وتهتم بمنتجات صديقة البيئة وتلك التي تقلل من الإنبعاثات والإجهاد البيئي وكذلك عمليات تحويل الإنتاج أو إيجاد أنماط إنتاج جديدة كلياً تستخدم تقنيات نظيفة بيئياً.

تعرف المشاريع البيئية علي أنها " تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلي توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلي التخلص من ملوثاتها، أو في معالجة مشاكل نضوبها، سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل أو بالبيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالاً ".

إن تأثير سياسة الإعفاءات علي البعد البيئي، باعتباره محور رئيسي في التنمية الاقتصادية لابد وان يوضع في الاعتبار عند وضع أي سياسة اقتصادية أو مالية أو نقدية . لهذا فإن تأثير الإعفاءات الضريبية سوف يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة علي البيئة. انطلاقاً من ذلك فإن أثر سياسة الإعفاءات الضريبية علي التنمية الاقتصادية سوف يتجلي في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

نتائج الدراسة:

١. إن حماية البيئة لا تتطلب الاعتماد علي الضرائب فقط، وإنما يجب أن يتم التركيز علي الحوافز والإعفاءات الضريبية، ذلك أن اكتساب تكنولوجيات صديقة للبيئة يتطلب تحمل تكلفة باهظة، مما يجعل مخرجاتها من سلع وخدمات تكون بأسعار غير تنافسية.

٢. إن دور سياسة الإعفاءات الضريبية قد يتعدي الجانب الاقتصادي والاجتماعي ليؤثر في السياسة البيئية التي تنتهجها الدولة من أجل المحافظة علي التوازن البيئي والقضاء علي التلوث، ويتحقق ذلك من خلال سياسة الإعفاءات الضريبية عن طريق تقديم حوافز للمشروعات التي تنتج سلعاً صديقة للبيئة أو تستخدم مدخلات لا تؤثر سلبياً علي التوازن البيئي .

٣. أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو الدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية البيئية والعمل علي إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها، والأخذ بالبعد البيئي بإعتباره محور رئيسي في التنمية الاقتصادية

لابد وان يوضع في الاعتبار عند وضع أي سياسة اقتصادية أو مالية أو نقدية، لهذا فإن تأثير الإعفاءات الضريبية سوف يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة علي البيئة، انطلاقاً من ذلك فإن أثر سياسة الإعفاءات الضريبية علي التنمية الاقتصادية سوف يتجلي في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أهم نتائج الدراسة التطبيقية :

أ) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استهلاك الغاز الطبيعي واستهلاك النفط ودعم المنتجات البترولية والإنبعاثات من ثاني أكسيد الكربون.

ب) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استهلاك الغاز الطبيعي واستهلاك النفط ودعم المنتجات البترولية وتكلفة التأثيرات البيئية علي الاقتصاد القومي.

ج) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استهلاك الغاز الطبيعي واستهلاك النفط ودعم المنتجات البترولية ونصيب الفرد من الإنفاق علي الرعاية الصحية.

التوصيات:

١. يقترح الباحث إلزام الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة للتحول لاستخدام الغاز الطبيعي.

٢. يقترح الباحث وجود حوافز وإعفاءات ضريبية مشجعة في مجال الحفاظ علي البيئة من التلوث وذلك لتجنب أضرار اقتصادية واجتماعية وصحية بالغة نتيجة التلوث، فمن الأفضل تجنب المشكلة قبل وقوعها أي تجنب التلوث قدر الإمكان وذلك لتشجيع الحفاظ علي البيئة.

٣. يقترح الباحث العمل علي تمهيد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل تطبيق سياسات الحوافز الضريبية في المجال البيئي لضمان نجاحها في تحقيق الأهداف المبتغاة من تطبيقها .

٤. يقترح الباحث أن تقوم مصلحة الضرائب المصرية بوضع حافز ضريبي لتشجيع الممولين علي استخدام الغاز الطبيعي، مثل(إعطاء نسب ربح مميزة للسيارات الأجرة التي تعمل بالغاز الطبيعي عن الآخري التي تعمل بالبنزين والسولار).